الاسم : م .د ولاء احمد رشيد

المادة : الديمقراطية وحقوق الانسان

المرحلة: الأولى

الجامعة : الانبار

الكلية : علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات

قسم : الذكاء الاصطناعي

المحاضرة الخامسة

التعددية

تعني التعددية وجود مجال اجتماعي وفكري يمارس الناس فيه (الحرب) بواسطة السياسة, أي بواسطة الحوار والنقد والاعتراض والأخذ والعطاء, وبالتالي التعايش في إطار السلم القائم على الحلول الوسط المتنامية .

ومما لا جدال حوله أن أفضل سبل التعبير السليم عن التعددية في مجتمع ما, هو الاعتراف بوجودها, فتح سبل العمل السياسي المشروع أمامها. وهذا الاعتراف يجب أن يتجسد, في حق القوى المعبرة عن التعدد. وتشكيل الأحزاب والحركات السياسية وجماعات المصالح وقوى الضغط . للتعبير عن آرائها والدفاع عن مصالحها بشكل علني سلمي مشروع يكفله الدستور .

تجدر الإشارة إلى أن الدستور العراقي الحالي لسنة ٢٠٠٥ قد نص على اعتبار اللغة الكردية كلغة رسمية للدولة العراقية إلى الجانب اللغة العربية في كافة أنحاء العراق مع كفالة حق جميع العراقيين بتعليم أبنائهم بلغة الأم كالتركمانية أو السريانية أو الارمنية في المؤسسات التعليمية الحكومية . هذا بالإضافة إلى كفالة حقوق الإدارية والثقافية والسياسية للتركمان والمواطنين الآخرين كافة .

ولا شك أن هذا يعتبر إقراراً صريحاً بحقوق القوميات والطوائف المتعددة في العراق مما يخلق جواً من التفاؤل والتعايش السلمي بين هذه القوميات والطوائف جميعاً وتنمية الشعور الوطني. ويكون له أثار إيجابية من ناحية السياسية في إقرار التعددية واحترام مشاعر القوميات الأخرى.

واهم أنواع التعددية هي التعددية الحزبية والذي يمكن أن نورد له معنيين. (العام والخاص).

المعنى العام للتعددية الحزبية هي الحرية الحزبية. بمعنى ان يعطي اي تجمع ولو بشروط معينة الحق في التعبير عن نفسه ومخاطبة الرأي العام بصورة مباشرة على ضوء التناقضات التي يحتويها كل مجتمع من المجتمعات السياسية, ليتم من خلاله الوصول إلى خيرا لأطر التي تسمح بسيادة مفهوم التنافس السياسي من اجل الوصول الى السلطة او المشاركة فيها .

أما معنى الخاص للتعددية الحزبية. فهو الذي يشير إلى وجود ثلاث أحزاب فأكثر, كل منها قادر على المنافسة السياسية والتأثير على الرأي العام من خلال تنظيم ثابت ودائم يكسبها قوة واستقراراً.

وبالتالي فإذا كانت التعددية الحزبية تعكس التناقضات السياسية والاجتماعية والاقتصادية, فأنها ايضاً ترى إن حل أي مشكلة ناتجة عن ذلك, لا يكون إلا من خلال تقابل المصالح التي تقودها تنظيمات ثابتة قادرة على المنافسة السياسية من خلال الوسائل الشرعية الدستورية. فالمجتمع الديمقراطي الذي يسوده التعددية يتميز من

غيره بأنه مجتمع واقعي لا يكبت بالقوة مظاهر الاختلاف ويحرص على تجنب الاحتقان الاجتماعي والسياسي.

رابعا: المشاركـــــة

المشاركة تعني أن يكون القرار السياسي أو السياسة التي تتبناها الدولة هي محصلة أفكار جمهرة المواطنين ومناقشاتهم الذين يتاثرون بهذا القرار أو السياسة. ويبنى هذا على مبدأ مهم وهو حق كل إنسان في المشاركة وإبداء الرأي في القرارات والسياسات التي سوف تؤثر عليه وعلى حياته أو مصالحه. فالمشاركة عنصر فعال من عناصر الديمقراطية وأن انتشار المشاركة من لدن المواطنين في العملية السياسية يمثل التعبير العملي عن الديمقراطية إذ تهدف عملية المشاركة إلى تعزيز دور المواطنين في إطار النظام السياسي . وضمان مساهمتهم في عملية صنع السياسات العامة والقرارات السياسية أو التأثير فيها . وبحسب هذا التقدير: يجري وصف النظام الديمقراطي بأنه النظام الذي يسمح بأوسع مشاركة من جانب المواطنين سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التأثير في عملية القرارات السياسية واختيار القادة السياسيين. ويجب أن نميز بهذا الخصوص المشاركة عن التعبئة (ثقافة الخضوع), فالأولى تنظر إلى الأفراد على أنهم مواطنون وتؤكد ضرورة مشاركتهم في صنع السياسات والقرارات وليس مجرد الامتثال لها . بينما تدفع الثانية الأفراد نحو عدم الاهتمام بمعرفة قواعد إعداد القرار وأساليب وجعل اهتمامهم ينصب على معرفة ما يمكن أن يترتب على القرار من نفع أو ضرر لهم .كونه ينظر إليهم مجرد رعايا وليس مشاركين إيجابيين في العملية السياسية . فعلى العكس من (ثقافة الخضوع) يكون المواطنون في ظل (ثقافة المشاركة) قادرين على التحكم بعمل النظام السياسي بوسائل مختلفة كالانتخابات والتظاهرات وتكوين الأحزاب وجماعات الضغط والمصالح وتنظيم الاضرابات والاحتجاجات بينما تستمر علاقتهم بالنظام وقراراته وسياسته في إطارها الساكن أو

الجامد في ظل ثقافة الخضوع فالحاكم ينفرد باتخاذ القرارات ويعتمد في حكمه على الشرعية المستندة إلى معطيات الشخصية الكاريزمية . مما يجعل المشاركة خاصة ببعض الوكلاء والعملاء والمقربين من الأعضاء النخبة الحاكمة ويطلق على هؤلاء الحكام عبارة (الدائرة الضيقة) وعليه فإن معيار التفرقة بين هذين النمطين من الثقافة السياسية ينهض بدلالة النظرة إلى المواطنين ودورهم في إطار البيئة السياسية .

فالمشاركة السياسية بلا أدنى شك تعكس جوهر الممارسة الديمقراطية. غير أن تحقيقها على صعيد الواقع العملي تواجه كثيرا من المشاكل والأزمات. يرجع ذلك الى شبكة معقدة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.